منظمة العفو الدولية

02 مارس/آذار 2016
رقم الوثيقة: ASA 18/3566/2016

فيجي: ينبغي أن تكون حقوق الإنسان في قلب المواجهة لإعصار وينستون

في 20 و21 فبراير/شباط، شق إعصار "وينستون" الاستوائي الشديد طريقاً محفوفة بالدمار في فيجي. ويقدر بأن الإعصار واحد من أشد الأعاصير التي ضربت جنوب المحيط الهادئ. وقد خلف الإعصار بصمات مدمرة على نحو خاص في جزيرة فيتي ليفو، الجزيرة الرئيسية الأكبر من مجموعة جزر فيجي على الساحل الشمالي. وقد بلغ عدد ضحايا الإعصار حتى الآن 43 شخصاً، حسبما أكدت التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الإعصار إلى تشريد 62,000 شخص توزعوا على 900 مركز للإخلاء. ورغم انقضاء أسبوعين على كارثة الإعصار، لا تزال الأحوال في فيجي مزرية.

إن منظمة العفو الدولية ترحب بالاستجابة السريعة من جانب حكومات فيجي وأستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التنموية، وتعاونها في تقديم المعونات عقب الإعصار إلى شعب فيجي.

ويتعين أن يكون توزيع المساعدات على قدم المساواة ودون تمييز أقصى الأولويات لمن يسهمون في جهود الإغاثة. كما يجب، على وجه الخصوص، مراعاة المساواة بين الجنسين وتلبية الحاجات الخاصة بالنساء والأطفال، وذوي الإعاقات وسواهم من الفئات المهمشة، كجزء لا يتجزأ من خطط مواجهة الأزمة.

وتحض منظمة العفو الدولية على انتهاج مقاربة تقوم في الأساس على حقوق الإنسان لمواجهة الأزمة الناجمة عن الإعصار. فبوجود هذه الأعداد الكبيرة من المشردين الذين يعيشون في مراكز الإيواء، من المرجح أن يتعرض هؤلاء للمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. فالانتهاكات الجسدية والجنسية تتزايد في أوقات الكوارث الطبيعية، وقد وردت تقارير منذ بداية الأزمة عن وقوع اعتداء جنسي في مركز سافوسافو للإخلاء.

وفي أعقاب أية كارثة طبيعية مباشرة، تظل المبادئ الدولية الراسخة لحقوق الإنسان ضرورة ملحة وليست مجرد ترف يمكن الاستغناء عنه أو الالتفات إليه عندما تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي. فضمان الحماية لحقوق الإنسان أمر لا غنى عنه في أوقات الأزمات.

ومنظمة العفو الدولية تحض حكومة فيجي وسواها ممن يشاركون في جهود الإغاثة على ضمان ما يلي:

- احترام حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي لا يجوز تعطيلها في حالات الطوارئ (بما فيها الحق في الحياة والحق في الحرية من التعذيب)؛
- أن تحتل الشفافية والمساءلة مقدمة الخطط والتدابير التي تتخذ لكفالة توفير المعونات التي يحتاجها الناجون، وإيصال تلك المعونات إلى مستحقيها بفعالية وعلى قدم المساواة ودون تمييز؛
- حماية النساء والفئات المهمشة كالأطفال والمسنين وذوي الإعاقات، وتمكينهم من مواجهة الصعوبات؛
- ضمان معاملة من نزحوا طبقاً "لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" وغيرها من المعايير الدولية التي تكفل الحماية للأشخاص المهجرين داخلياً.